مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الثامن عشر – العدد الثاني – (ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ/ يناير ـ مارس ٢٠١٦م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- المصطلح النحوي (التركيبي) عند برجشتراسر
- مسألة تعدد ما بعد (إلا)
- نقض الهاذور، لأبي علي الفارسي
- ائتلاف الصوامت في بنية الكلمة العربية
- الانحراف اللغوي في العربية المعاصرة

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثامن عشر – العدد الثاني – (ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ/
يناير ـ مارس ٢٠١٦م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- المصطلح النحوي (التركيبي) عند برجشتراسر
عبدالله محمد زين بن شهاب ٥
- مسألة تعدد ما بعد (إلا)
سعيد بن علي الغامدي ٦٣
- نقض الهاذور، لأبي علي الفارسي
مشعان بن نازل الحربي ٩٧
- ائتلاف الصوامت في بنية الكلمة العربية
خالد محمد المساعفة ١٤١
- الانحراف اللغوي في العربية المعاصرة
عاطف محمد المغاوري إبراهيم ٢٨٣

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبدالرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان — أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- أمين عبدالله سالم — أستاذ النحو في كلية اللغة العربية بالمنوفية.
- بدر بن محمد الجابري — أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح — أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- صلاح الدين صالح حسنين — أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- عبد الله صالح بابعير — أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- عياد بن عيد الثبيتي — أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- محمد أحمد الدالي — أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمد بن يعقوب تركستاني — أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- مسعود صحراوي — أستاذ اللسانيات في جامعة باتنة بالجزائر.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢. ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧. أن يكون البحث باللغة العربية.
٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً: البحوث والدراسات

المصطلح النحوي (التركيبي) عند برجشتراسر في كتابه (التطور النحوي)

عبدالله محمد زين بن شهاب

أستاذ النحو والصرف المشارك ـ قسم اللغة العربية ـ كلية التربية ـ سيئون ـ جامعة حضرموت

ملخص البحث :

المصطلح النحوي من القضايا الكبرى في الدرس النحوي العربي، وبما أنه كذلك اهتُمَّ به اهتماما بالغا من المتقدمين والمتأخرين، ومن جوانب هذا الاهتمام ما جاء في هذا البحث الذي تناول المصطلح النحوي عند برجشتراسر في كتابه التطور النحوي، وعنيت بالمصطلح النحوي هنا ماله علاقة بالمستوى التركيبي المحض، الذي يتصل اتصالا مباشرا بالقوانين النحوية (التركيبية)، ومن خلال التتبع لهذا المصطلح عند هذا العالم في هذا الكتاب استطعنا أن نبرز الهوية المصطلحية له، التي ما فتيء صاحبها أن يكون متميزا في تناوله المصطلح طريقة وعرضا وتأثرا، فمرة يتطرق لمصطلحات نحوية تخالف ما عليه جمهور النحويين، ومرة أخرى يتناول مصطلحات نحوية يأبى فيها إلا أن يكون متفردا لا يشاركه أحد في التطرق إليها أو تناولها، وإن كانت هذه المصطلحات في صورتها العامة ليست بالمصطلحات الحدية الدقيقة كالذي تعارف عليه النحويون القدامى في مصطلحاتهم، وإنما هي مصطلحات في جلها تصف الظاهرة اللغوية ولا تحدها بحد دقيق يمكن أن نصفه بالجامع المانع، ومن هنا تبين لنا من مجريات البحث أن لبرجشتراسر فكرا نحويا متميزا استنبطناه من خلال تتبعنا للمصطلح النحوي عنده، وقد حاولنا في هذا البحث أن نناقش برجشتراسر في ماذهب إليه، مرجحين تارة، ومعارضين تارة أخرى، وربما نكون موافقين في بعض الأحيان، وقد خرج البحث في نهاية المطاف بجملة من النتائج التي سردناها في نهاية البحث، وبعضها موجودة في أثنائه، يستطيع القارئ الكريم أن يجدها في مجريات البحث وفي مستوياته المختلفة.

توطئة:

تفنَّنَ النحويون في اصطلاحاتهم النحويةِ تفنُّناً بوَّأهم احتلالَ مكانٍ سامقٍ في عالَم المصطلح، وظهرت معالمُ هذا التفنن واضحةً في أخْذ كلِّ مدرسة نحوية استقلاليتها الاصطلاحية عن المدرسة الأخرى، وحاولت كلُّ مدرسة أن تُظهِر قدراتِها في صياغة المصطلح النحوي، الأمر الذي يجعلها تنماز عن المدرسة النحوية الأخرى، وفي ظلِّ هذا التسابق المصطلحي استقلَّت المدرسة البصرية بمصطلحاتها النحوية التي تجعلها متميزة عن المدرسة الكوفية، وحاولت المدرسة الكوفية أن تخطوَ خطوات نظير ما فعلته المدرسة البصرية، فأنتجت مصطلحاتٍ نحويةً خاصة بها، وكذلك فعلت المدرسة البغدادية كالذي فعلته المدرستان المتقدمتان.

ولم تقف ثورةُ المصطلحات النحوية عند المتقدمين من النحويين حسبُ، بل كان للمحدثين أثرٌ بالغٌ في استلهام مجموعة من المصطلحات النحوية التي اختصت بها المدرسة النحوية الحديثة، واستطاعت هذه المصطلحات الحديثة أن تخطوَ خطواتٍ متقدمة في مضمار التعدد والتنوع المصطلحي، ومن أبرز من كانت له إسهامات مهمة في هذا الاتجاه العالم اللغوي برجشتراسر الذي اتصف كتابه الموسوم بـ(التطور النحوي) بالموازنات اللغوية والتحليلات الصوتية والصرفية والتركيبية لمجموعة من اللغات السامية، جاعلا اللغة العربية تأخذ قدح المعلى في هذه التحليلات، وفي أثناء هذه النظرات والتأملات كان لهذا العالم مصطلحات نحوية تفرَّدَ بها، وأخذ يتعامل معها في كتابه، ليست قريبة من مصطلحات البصريين أوالكوفيين، وإنما هي مصطلحات في جلها مخترعة من عنده، أدخلها برجشتراسر في الدرس النحوي من خلال هذا الكتاب، وإن كنا لا نعدم في كتابه مصطلحات نحوية اشتهرت في الدرس النحوي إلا أنها ليست بالكثيرة، وبات

برجشتراسر يرددها في مواضع متعددة من كتابه، إذ ينبئ هذا التَّردادُ أنه كان متأثرا بمصطلحات المدرستين البصرية والكوفية، وإن كان قد خالف بعضها في كثير من الأحيان.

وفي ظل هذا التعدد والتنوع المصطلحي بات من الضروري قراءة هذه المصطلحات النحوية قراءة واعية(١)، فيها شيء من التبصر والتأمل، لنعرف هل كلها صالحة لأن تكون فعلا مصطلحا نحويا، يجسد الظاهرة النحوية المدروسة ويشخصها تشخيصا دقيقا داخل المدوَّنة النحوية، وهل يمكن أن تضيف هذه المصطلحات شيئا ذا بال للدرس النحوي، إضافةً تُيسِّر ولا تُعسِّر، تُوسِّع ولا تُضيِّق؛تقوم بحل إشكالا في المصطلح القديم أو تكمل نقصا فيه، أو تكون جامعة لظواهر لم يُحِط بها المصطلح القديم، أو ينطوي المصطلح الجديد على فروق في الدلالة لا تتوافر في المصطلح القديم، من هنا لم نعن بالتفرد المصطلحي عند برجشتراسر المخالفة اللفظية لما ذكره النحويون القدامى؛فإن ذلك لا يزيد على كونه جمعا لقوائم مفردات أو مسارد تكتفي بإيراد المصطلح الوافد من غير شرح ولا تحديد لحمولته الدلالية المتميزة، لأجل ذلك كله حملت هذه الدراسةُ على عاتقها متابعة هذه النقاط المهمة، مستفيدةً من الدراسات اللغوية المتعددة التي تطرقت للمصطلح النحوي، وما أكثرها(٢).

(١) ينظر: التأويل النحوي: مفهومه وأسبابه، بحث منشور في مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد (الثامن)، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١١م، ص: ٣٥٣.

(٢) من ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الموفي في النحو الكوفي، والمصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، والمعجم المفصل في النحو العربي، ومصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد دلالتها، والمصطلح النحوي دراسة نقدية.

حدودُ المصطلح النحوي في هذه الدراسة:

عنيت بالمصطلح النحوي في هذه الدراسة المصطلح الذي له علاقة مباشرة بالتركيب النحوي، الذي يجري في إطار القوانين النحوية (التركيبية) الخالصة، وعلى هذا تخرج من هذا البحث المصطلحات الصوتية والصرفية والدلالية، حتى وإن استخدمها النحويون في كتبهم لكنها في حقيقة أمرها لا تعبر عن المستوى التركيبي الذي عُني به هذا البحث؛لأجل ذلك وجدنا برجشتراسر في غير موضع من كتابه يذكر النحويين في استخدامهم مصطلحا معينا قد يكون هذا المصطلح صوتيا أوصرفيا وربما دلاليا، لكنه لا يدخل في إطار الدراسة التي نخوض غمارها، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، يقول في باب أصوات اللغة: " ونحويو العرب ومقرئوها استعملوه كما نستعمله في الزمان الحاضر، لكن بين تقسيمهم وتقسيمنا فرقين:

الأول: أن لهم اصطلاحات غير اصطلاحاتنا، أصل بعضها غامض، لكن معناها واضح، وهي مجهور، بمعنى: صوتي، ومهموس، بمعنى: غير صوتي ....

والفرق الثاني: هو أنهم أثبتوا صفة ثالثة بين الشدة والرخاوة .... "(١).

فاستخدام النحويين لهذه المصطلحات الصوتية المحضة لا يعني أنها داخلة في إطار الدراسة النحوية (التركيبية)، أو انه يلزم إدخالها في دائرة التناول للقوانين النحوية.

ويقول في موضع آخر: "والآن بعد هذه التوطئة العامة نوجه نظرنا إلى اللغة العربية خاصة، فنتعجب كل العجب من أن النحويين والمقرئين القدماء لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلا، غير أن أهل الأداء والتجويد خاصة رمزوا إلى ما يشبه النغمة"(٢)،

(١) التطور النحوي: ١٤.

(٢) التطور النحوي: ٧٢.

فهو هنا أيضا ذكر النحويين واستخدامهم مصطلحي النغمة والضغط، وهما مصطلحان صوتيان لا علاقة لهما بالجانب التركيبي.

ويقول في مكان آخر من كتابه: "ونود أن نختم كلامنا عن انقلابات الحروف الصامتة بمناقشة ما ذكره نحويو العرب؛ فقد أورد الزمخشري مثلا، وهو من أشهر علماء النحو، القسم الرابع من كتاب المفصل لما سماه المشترك، وهو ما يشترك فيه سائر أجزاء الكلام من الأسماء والأفعال والحروف، وهو يقرب ما نسميه نحن بحث الأصوات"(١)، فهو هنا يذكر النحويين، ولكنْ ذِكْرُهُ إياهم في معرض حديثه عن بحث الأصوات وما يتصل بها، وليس له علاقة بالناحية النحوية التركيبية.

أما المصطلحات النحوية (التركيبية) التي ذكرت في كل أقسام الكتاب (الأصوات، والأبنية، والتركيبات، و المفردات) فكلها داخلة في حدود الدراسة وإطارها.

منهجية البحث في تناول المصطلحِ النحويِّ (البرجشتراسري):

تقوم منهجية البحث على الوصف والتحليل، فنصف كلام برجشتراسر ثم نقوم بتحليله من خلال تصنيف تلك المصطلحات من حيث قربها أو بعدها، أو مغايرتها أو مطابقتها لمصطلحات النحويين (التركيبية)، ومن ثم إجراء المقارنات المكثفة بين مصطلحات برجشتراسر والنحويين من النواحي المعرفية واللغوية، وفارق الدقة والإحاطة بينهما، فنكون إما مرجحين تارة أو معارضين تارة أخرى، وربما نكون موافقين في بعض الأحيان، ولا يعني ذلك أننا نطالب برجشتراسر بمصطلح نحوي (عربي) يتوافق تماما مع مصطلحات النحويين القدامى، فربما يكون له مصطلحه النحوي الخاص به، ولكننا ما دمنا في إطار دراسة وبحث وتحليل مصطلحه النحوي يكون لزاما علينا أن نقف عنده، ناقدين إياه، موضحين ما

(١) المصدر السابق: ٤٩ ـ ٥٠.

يتوافق وما لا يتوافق مع الدرس النحوي العربي، واضعين في خلدنا أن المصطلح النحوي العربي لا بد له من سلك ينتظمه، حتى نُبعِدَ عنه صفات الاضطراب والتشتت والتعدد الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الخلط بين المفاهيم النحوية؛ لأجل ذلك حاولنا أن نبتعد عن المفاهيم النحوية التي ليس علاقة بالدرس النحوي العربي، حتى لا نقحم أنفسنا في ما نحن لسنا بصدده، وتطرقنا فقط إلى المصطلحات النحوية التي لها علاقة وُثقى بالدرس النحوي العربي أو شديد الصلة به.

واستنادا لذلك نستطيع أن نقسم هذه المصطلحات على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مصطلحات نحوية (تركيبية) تُخالف في مفهومها مصطلحات النحويين.

القسم الثاني: مصطلحات نحوية (تركيبية) تفرَّد بذكرها برجشتراسر.

القسم الثالث: مصطلحات نحوية (تركيبية) مُطابِقة لمفهوم النحويين لفظاً ودلالة.

القسم الأول: مصطلحات نحوية (تركيبية) تُخالف في مفهومها مصطلحات النحويين:

قصدت بالمصطلحات النحوية (البرجشتراسرية) التي تخالف في مفهومها مصطلحات النحويين هي تلك المصطلحات التي استخدمها النحويون استخدامات متعددة وكادوا يجمعون على مفهومها، لكنها عند برجشتراسر جاءت بدلالات مختلفة مغايرة لمفهوم النحويين، فإذا كان النحويون قد اتفق معظمهم على مفهومها، ألفينا برجشتراسر يخالف مفهومهم، ويذهب به بعيدا، وكتاب التطور النحوي فيه من هذه المصطلحات التي تنبئ عن رؤيا اصطلاحية خاصة قد نتفق معها وقد نعارضها، ومن ذلك ما يأتي:

الجملة والكلام:

هل هناك ثمة فرق بين الجملة والكلام؟:

خاض النحويون حديثا طويلا في الفرق بين الجملة والكلام، فبعضهم قرر الفرق بينهما، وبعضهم لم ير فرقا بينهما(١). فذهب قسم منهم إلى أن الكلام والجملة هما مصطلحان لشيء واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام(٢)، قال ابن جني في الخصائص: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد"(٣)، وقال الزمخشري في المفصل: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبِشْرٌ صاحبُك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى جملة"(٤)، لكن الذي عليه جمهور النحويين أن الكلام والجملة مختلفان، فيشترط في الكلام الإفادة، ولا يشترط في الجملة، بل يشترط فيها إسناد، سواء أفاد أم لم يفد، فهي بذلك أعم من الكلام، إذ كل كلام مفيد، وليس كل جملة مفيدة، وفي هذا الاتجاه يقول الجرجاني في التعريفات معرفا الجملة: "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإن الجملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون أعم من الكلام مطلقا"(٥).

وعرَّف بعضُ النحويين الجملة على أنها ما تضمنت الإسناد الأصلي(٦)، "سواء

(١) ينظر: الخصائص: ١/ ١٧.

(٢) ينظر: الجملة العربية: تأليفها وأقسامها: ١١.

(٣) الخصائص: ١/ ١٧.

(٤) شرح المفصل (المتن): ١/ ١٨.

(٥) التعريفات: ٦٩.

(٦) ينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٨١، والجملة النحوية: نشأة وتطورا وإعرابا: ١٥ ـ١٧، والجملة الفعلية: ٢٢، وفي النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: ٨٢ ـ ٨٣.

أكانت الجملة مقصودة لذاتها أم لا؛ كالجملة التي تكون خبرا لمبتدأ، وجملة الصفة، وجملة الحال، وصلة الموصول، وبهذا لا تطلق الجملة على المصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظروف مع ما أسند إليه"(١).

أما برجشتراسر فيقول موضحا موقفه من الجملة والكلام: " أكثر الكلام جمل، والجملة مركبة من مسند ومسند إليه، فإن كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم، فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلا أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية"(٢).

ثم يتابع حديثه قائلا: "ومن الكلام ماليس بجملة، بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية، مثال ذلك: النداء، فإن (ياحسن) ليس بجملة ولا قسم من الجملة، وهو مع ذلك كلام يشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره، مُظهَرا كان أو مقدرا، بخلاف مثل قولي: أمسِ، جوابا عن السؤال: متى جئتَ؟، فإن تقديره: جئتُ أمس، فأمس وأمثالها: جمل ناقصة، و النداء وأمثاله نسميها أشباه جملة"(٣).

إذا ما تتبعنا كلام برجشتراسر في هذين النصين ألفينا أنفسنا أمام توجيها برجشتراسريا يتجلى في أمرين مهمين هما:

الأمر الأول: لا يشترط في الكلام الإفادة، فقد يكون الكلام جملة بمعنى أنه قد يكون مفيدا، وقد يكون الكلام ليس بجملة بمعنى أنه قد لا يكون مفيدا، لكنه في نهاية الأمر هو كلام، وهذا مخالف لما ذهب إليه جمهور النحويين، الذين شرطوا الإفادة في الكلام.

الأمر الثاني: شرط في الجملة الإفادة، وجاءت الإفادة عنده من العملية الإسنادية

(١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٨٨، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١ / ٨، والدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري: ٢٣٧.

(٢) التطور النحوي: ١٢٥.

(٣) المصدر نفسه.

التي تتأسس عليها الجملة، وهذا أيضا مخالف لجمهور النحويين، فهي عندهم ـ أي الجملة ـ قد تكون مفيدة، وقد لا تكون مفيدة، ولم يشرطوا فيها الإفادة، قال ابن هشام في المغني: "الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قام، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرب اللص وأقائم الزيدان، وماكان زيد قائما، وظننته قائما"(١)، ثم ذكر بعد ذلك أن الجملة أعم من الكلام "إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس بمفيد"(٢).

فإذا كانت العملية الإسنادية هي التي جعلت الجملة مفيدة، فهناك عملية إسنادية قد لا تجلب للجملة الفائدة، ومن ذلك ما ذكره صاحب التعريفات في نصه السابق، معرفا الجملة أنها "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون أعم من الكلام مطلقا"(٣).

ومن اللافت للانتباه أنه جعل الكلمات المفردة من الكلام، وجعل الجمل غير المستقلة أو التي تسمى بالجمل المقصودة لغيرها(٤) كالجملة الواقعة صفة أو الجملة المضافة جعلها من الكلام، مع أنها تُبنى على الإسناد وتعتمد عليه.

والذي يظهر للبحث أن برجشتراسر تعامل مع الكلام والجملة تعاملا يختلف عما ذهب إليه النحويون، فهو نظر في المدلول اللغوي لكليهما ولم ينظر إلى المدلول الاصطلاحي النحوي، قال ابن منظور في لسان العرب ناقلا عن ابن سيده:

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٣٤٧.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٣٦٤.

(٣) التعريفات: ٦٩.

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٤٥، والرضي على شرح الكافية: ١/ ٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢١.

"الكلام: القول، معروف، ....، والقول مالم يكن مكتفيا بنفسه ، وهو الجزء من الجملة"(١).

فالكلام عند برجشتراسر يبدو في معنى القول لعدم اكتفائه بنفسه، مما يؤدي إلى عدم إفادته.

أما الجملة فيقول عنها ابن منظور: "والجملة: واحدة الجمل، والجملة: جماعة الشيء، وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقه؛وأجمل له الحساب كذلك، والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال: أجملت له الحساب والكلام، .... وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة"(٢).

فالجملة بمدلولها اللغوي قريبة من مفهوم برجشتراسر، تتكون من مجموعة من الكلمات على أساس إسنادي بحت، من مسند ومسند إليه، بدليل أنه جعل المفردات من الكلام، التي لا تشكل عبئا لفظيا يُعتدُّ به، ويُعتمد عليه حتى يصير جملة استنادا لمفهومه.

لهذا يبدو أن برجشتراسر اعتمد الجانب الشكلي في فصله بين الكلام والجملة، منطلقا انطلاقة ذات دلالة لغوية، ولم ينطلق انطلاقة اصطلاحية نحوية (تركيبية)، فهو بهذا خرج عن مفهوم النحويين للكلام والجملة، وكانت له رؤيته الخاصة التي ابتعدت كثيرا عن الإطار العام للدرس النحوي العربي.

شبه الجملة:

نظر برجشتراسر إلى شبه الجملة نظرةً خاصةً تختلف عن المتعارَفِ عليه عند النحويين، فالنحويون ينظرون إلى شبه الجملة على أنها " الظرف والجار والمجرور، ولا بد من تعلقهما بالفعل وما يشبهه، أو ما يشيرإلى معناه، فإن لم يكن شيء من

(١) لسان العرب: ١٣/ ١٠٥.

(٢) لسان العرب: ٣/ ٢٠٣.

هذه الأربعة موجودا قُدِّرَ"(١)، وذهب النحويون إلى أنها سميت بهذه التسمية؛ "لأنها مركبة كالجمل، فهي تتألف من كلمتين أو أكثر، لفظا أو تقديرا، وهي غالبا ما تدل على الزمان والمكان، وإن تعلقت بكَونٍ محذوف دلت على ضمير مستتر أيضا، فكانت كالجمل في تركيبها، ولهذا فهي تغني أحيانا عن ذكر الجملة، وتقوم مقامها"(٢).

أما مفهومها عند برجشتراسر فيتجلى في قوله: "مثال ذلك: النداء، فإن (ياحَسَنُ) ليس بجملةٍ، ولا قسمٍ من الجملة، وهو مع ذلك كلام، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه، لا يحتاج إلى غيره مُظْهَراً كان أم مُقدَّرا، بخلاف مثل قولي: (أمسِ) جوابا على السؤال متى جئتَ؟، فإن تقديره (جئتُ أمسِ)، فـ (أمس) وأمثالها جمل ناقصة، والنداء وأمثاله نسميها أشباه الجملة"(٣)، ثم أردف قائلا: "فشبه الجملة اسم في أكثر الحالات، ولا يمكن أن يكون فعلا؛ لأن الفعل يساوي الجملة الكاملة، فأكثر أشكاله مركبة من ضمير هو المسند إليه، ومن مادة الفعل وهي المسند؛ نحو: (فرحتَ).. أي: فرحَ أنت، وما ليس بمركب من الاثنين فيقاس به على الباقي، وذلك أنَّا قد ذكرنا أن الغائب من الماضي نحو: فعل وفعلوا، لا يحتوي على ضمير، بل أصله اسم، ففعل وفعلوا وأمثالهما في الحقيقة أشباه جمل لا جمل، إلا أنهم تلقوها كالجمل الكاملة لما بينها وبين المتكلم والمخاطب من الارتباط"(٤).

واستنادا لما ذكر تحتل شبه الجملة عند برجشتراسر مرتبة وسطى بين الكلام

(١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ١٦٦، وينظر: المعجم المفصل في النحو العربي: ٢/ ٦٥، ومصطلح النحو العربي بين الأصل المادي والتطور الدلالي: ٧٩.

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٥٩، وينظر: مغني اللبيب: ٥/ ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٣) التطور النحوي: ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٤) التطور النحوي: ١٢٦.

والجملة، فهي كالكلام لأنها في نظره غير مفيدة، أو أنها تفتقد للعملية الإسنادية التي تتسم بها الجملة؛فهي تتكون من أداة النداء (يا) ومن الاسم المنادى، وهذا في نظره لا يؤهلها لأن تكون جملة، وهي كالجملة؛ لأنها تستقل بنفسها لا تحتاج إلى غيرها مظهرا كان أم مقدرا بحسب تعبير برجشتراسر.

وفي كل الأحوال يجد المتتبع لشبه الجملة عند برجشتراسر اختلافا بيِّناً بينها وبين ما قرره النحويون تجاهها، فهي عنده تفتقد للعملية الإسنادية، وهي أقرب للكلام منها إلى الجملة بحسب مفهومه للكلام وللجملة، ومن ثم فهي في نهاية المطاف ليست هي الظرف ولا الجار والمجرور؛ لأنه ألحقهما بالجملة الاسمية(١)، وفي حقيقة الأمر إن إلحاق الظرف و الجار والمجرور بالجملة الاسمية مسألة فيها نظر؛ أولاً: لأن الجملة الاسمية عند النحويين يراد بها"الجملة المصدرة في الأصل باسم، مثل: زيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوَّزه، وهم الأخفش والكوفيون، وفي الحقيبة كتابٌ، ورُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه"(٢).

وثانياً: لأن الظرف والجار والمجرور يقدر لهما محذوف يتعلقان به، هو عند أكثرهم فعل، وعند بعضهم اسم، وهذا مما يفرضه المعنى؛فلو أريد الحدوث قدر فعل وفقا للزمن، وإذا أريد الثبوت قدر اسم، فيالِيته صنع كصنيع بعض النحويين(٣) الذين عدوا الجملة المصدرة بظرف أو جار ومجرور قسما مستقلا وسموه بالجملة الظرفية، التي لها أحكام تركيبية محددة تُنظر في المظان(٤).

إن برجشتراسر وقع في تناقض تركيبي حينما قرر أن العملية الإسنادية هي

(١) ينظر: المصدر السابق: ١٢٥.

(٢) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٨٣، وينظر: مصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين: ٤٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ١/ ١٩، وشرح المفصل: ١/ ١٨.

(٤) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٩ ـ ٢٠.

جوهر التركيب الجملي، وهنا في جملة النداء يقرر بقوة أن هذا الأسلوب ليس بجملة ولا بقسمٍ من الجملة، مع أن العملية الإسنادية في جملة النداء واضحة تماما، صحيحٌ أن عناصر الإسناد في جملة النداء ليست مكتملة لفظا لكنها مكتملة تقديرا" لذا تأوَّلَ النحويون القولَ في الأساليب اللغوية التي لم يتحقق لها الإسناد لفظا ومنها أسلوب النداء، فالتركيبات الأسلوبية لا بد أن تؤسس على بِنى نحوية تركيبية (إسنادية)، فتركيب أسلوب النداء عند النحويين هو جملة فعلية، لأن صدرها ـ في الأصل المقدر ـ هو فعل"[1] تقديره (أدعو) أو (أنادي).

ومن اللافت للانتباه أن الدكتور عبدالرحمن أيوب عدَّ جملة النداء جملة غير إسنادية[2]، وقد وقع هو الآخر في تناقض تركيبي، لأننا عندما نقول (جملة) فلا بد أن تكون عناصر الإسناد فيها متوافرة، فلا جملة من غير إسناد؛ لأن "النظام اللغوي عامة هو نظام متناسق، ويتسم بسمة الاطراد، فكل الجمل عند النحويين جمل إسنادية، ولاجملة غير إسنادية"[3].

وكما ذكرنا في ما تقدم أن برجشتراسر اعتمد الشكل سبيلا له في النظر إلى شبه الجملة، فلما رآها تتكون من أداة النداء (يا) مع الاسم (أداة نداء + اسم) حَكمَ عليها مباشرة بأنها شبه جملة حُكماً شكليا لا تركيبيا (دلاليا).

لذا كانت شبه الجملة عند برجشتراسر لايراد بها الجملة الناقصة، فشبه الجملة وإن كان ينقصها الإسناد أو تمام الفائدة في نظره لكنها مع ذلك ليست بناقصة كما يرى بل هي شبه جملة؛ لأن الجملة الناقصة عنده ما غاب عنها أحد ركني الإسناد، غيابا يؤدي إلى تقديره في سياق التركيب، وذلك واضح في قوله

(١) ظاهرة النيابة في العربية: ٥٣٥، وينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٢) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ١/ ١٢٩، وظاهرة النيابة في العربية: ٥٣٦.

(٣) ظاهرة النيابة في العربية: ٥٣٥، وينظر: المصطلح النحوي عند ابن سعدان الكوفي في كتابه مختصر النحو، بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد: ٢١، العدد (٤)، ٢٠١٣، ص: ١١٤١.

(أمس)، جوابا على سؤال: متى جئت؟ الذي تقديره: جئت أمس، فهو بهذه التسمية يقع في تناقض مرة أخرى، إذ كيف تكون ناقصة وركنا الإسناد فيها حاضران، إلا أن أحدهما يكون مقدرا، وهو بهذا كان من المفترض أن يلحقها بشبه الجملة على وفق رؤيته، أو يعدها قسما من أقسامها، ولا تكون قسما قائما برأسه.

مفهوم الجملة الفعلية عند برجشتراسر:

الجملة الفعلية عند النحويين هي الجملة التي صدرها فعل، سواء أكان الفعل تاما أم ناقصا(١)، وقد تحدث سيبويه عن الفعل قائلا: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"(٢).

وتكون الجملة فعلية عندما يكون الحدث أو الفعل هو موضوع الكلام، وهو مناط الاهتمام فيتقدم عندئذ الفعل، وتصير الجملة فعلية(٣).

وفي هذا الاتجاه يقول ابن هشام: "مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف. فالجملة من نحو: أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائما، اسمية، ومن نحو: أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت، فعلية. والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل"(٤).

فالجملة الفعلية التي يقصدها ابن هشام هي تلك الجمل التي تصدرت بكيف الاستفهامية، أو بمنصوب على الاشتغال، أو بحال تقدم على صاحبه، فهي كلها جمل فعلية؛ "لأن هذه الأسماء على نية التأخير"(٥)، وأيضا الجمل التي تتصدر

(١) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٨.

(٢) كتاب سيبويه: ١/ ١٢.

(٣) ينظر: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين: ٣٠٥.

(٤) مغني اللبيب: ١/ ٤٢١.

(٥) المصدر نفسه.

بأداة نداء أوبأداة شرط أو بمجرور بواو القسم هي أيضا فعلية؛"لأن صدورها في الأصل أفعال"(١).

أما الجملة الفعلية عند برجشتراسر فهي ما كان المسند فيها فعلا أو بمنزلة الفعل.

ولنا على هذا المفهوم ملحوظات نسردها في الآتي:

أ ـ لم يعبأ برجشتراسر في مفهومه هذا بقضية التقديم والتأخير، فقد يكون المسند متقدما وقد يكون متأخرا فالجملة أولا وآخرا هي جملة فعلية، وهذا يؤدي إلى خلط واضح في المفهومات النحوية، فنحن حينئذ لا نستطيع أن نميز بين الجملة الاسمية التي صدرها ينبغي أن يكون اسما والجملة الفعلية التي صدرها ينبغي أن يكون فعلا.

فـ(يحفظ زيد)، و(زيد يحفظ)جملتان فعليتان عند برجشتراسر، لأن المسند في كليهما الفعل (يحفظ)، مع أن الراجح في مثل جملة (زيد يحفظ)أنها جملة اسمية لافعلية، وذلك لجواز دخول النواسخ عليها، وهي لا تدخل إلا على الجمل الاسمية؛ نحو: (إن زيدا يحفظ).

ب ـ ليس كل عامل يعمل عمل الفعل وتصدر الجملة تعد الجملة حينها جملة فعلية، لا من جهة الدلالة ولا من جهة التركيب، فالأوصاف المشتقة التي تعمل عمل الفعل هي من جهة الدلالة تدل على اللزوم والثبوت لأنها أسماء وليست أفعال، والأفعال تدل على التجدد والحدوث(٢)؛ لأنها أفعال، أما من جهة التركيب فالمتصدر الجملة هو الذي يتحكم في تسمية الجملة، فإذا كان المتصدر فعلا كانت الجملة فعلية، وإذا كان المتصدر اسما كانت الجملة اسمية، وكلام ابن

(١) المصدر نفسه، وينظر: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف: ٣٠٥.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٥٤.

هشام في هذا الاتجاه واضح تماما.

ج ـ يمكن أن نجعل الجملة المتصدرة باسم الفاعل جملة فعلية وفقا لمذهب الكوفيين، الذين يسمون اسم الفاعل بالفعل الدائم، وفي هذا الاتجاه يقول الدكتور مهدي المخزومي: "أما اعتبار اسم الفاعل فعلا، وكونه قسيم الماضي والمضارع، فهو رأي الفراء، وزعمه أيضا، وعليه الكوفيون الذين جاؤا بعده"(١).

وعلى هذا يرى البحث أن برجشتراسر لم يكن قد حالفه التوفيق في مفهومه الجملة الفعلية، للأسباب المذكورة آنفا.

الجملة الخبرية:

يقول برجشتراسر مبينا طبيعة هذه الجملة: "وهذا التركيب ونسميه بالجملة الاسمية المركبة(٢)، كثير الاستعمال في العربية بعضه بالفاء بين المبتدأ والجملة الخبرية وأكثره بغيرها"(٣).

ويقول في موضع آخر: "والجملة الخبرية في (كان يفعل) عوض عن وصف منصوب على الخبر، أي: (كان فاعلا)، والجملة الخبرية لا تقتصر على الإسناد إلى (كان) بل تسند إلى مفعول من أفعال القلوب أيضا، نحو: (أحسبه مات في خلافة عمر)، أو: (أراك اليوم جسمُك نحُف)، فلو كان مثل هذا حالا للزم إدخال (الواو) عليهما، وإدخال (قد) على الأولى"(٤).

من سياق حديثه عن الجملة الخبرية نلفي أنه لم يقصد ما يقابل الجملة الإنشائية، بل قصد الجملة التي تقع في موقع الخبر الذي يقابل المبتدأ، وهذا خلاف ما تعارف عليه النحويون، فهم يعبِّرون عن هذه الجملة بالجملة التي تقع

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٣٨.

(٢) يقصد بها قوله: (كل امرئ فله رزق سيبلغه).

(٣) التطور النحوي: ١٣٨.

(٤) المصدر السابق: ١٩٥ـ١٩٦.

موقع الخبرأو بجملة الخبر، وهي من الجمل التي لها محل من الإعراب[١] "مثل: (المسافر تكثر شواغله)، في محل خبر المبتدأ، وتكون في محل نصب إذا كانت خبرا لفعل ناسخ، مثل: (كان الصانع يتقن عمله)، وكذلك خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع"[٢].

والذي يظهر أن لفظ (الخبرية) يختلف عن (الخبر)، فالخبرية مصدر صناعي يدل على فكرة ذهنية معينة، أما (الخبر) فيحمل في طياته دلالة المصدر الصريح الذي يدل على مطلق الحدث، ومعروف أن الجملة الخبرية عرفها البلاغيون أنها ما احتُمل فيها الصدق والكذب، بمعنى أنها تحمل فكرة ذهنية معينة وهي في صورتها الدلالية الراهنة، بمعنى أنها كلها تدل على فكرة معينة بكل مكوناتها التركيبية، أما (الخبر) فتستنبط منه دلالة الإعلام أو مطلق الإعلام، الذي هو الإخبار عن الشيء أو مطلق الإخبار عن الشيء، وهو بهذا يقابل المبتدأ، بمعنى أن الخبر يحمل دلالة خاصة، في حين أن (الخبرية) أو (الجملة الخبرية) تحتمل دلالة عامة أو فكرة عامة، من هنا أرى أن برجشتراسر لم يكن دقيقا في تسميته جملة الخبر أو الجملة الواقعة موقع الخبر بالجملة الخبرية. ولو أنه جرى على ماجرى عليه النحويون لكان موفقا في اختياره.

الظروف:

يقول برجشتراسر: "ويوجد في مثل أشباه الجمل المذكورة غير الأسماء الموصولة، وخصوصا الظروف، نحو (إليك)، أي: تنح"[٣].

وقال في موضع آخر: "وإن وجد معنى، فإن الظرف، أي: (عليه)، و(به) يقوم مقامه".

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤ / ٥٩.

(٢) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٩٠، وينظر: بناء المصطلح النحوي وصعوبة تعليم النحو العربي، بحث ألقي في المؤتمر الدولي: اللغة العربية إلى أين؟، جامعة الجنان، مركز الأبحاث والتنمية، طرابلس ـ لبنان، ٢٠٠٦، ص: ٥ ـ ٧.

(٣) التطور النحوي: ١٣٠.